



قراءة في استراتيجية الديمقراطيين للأمن القومي

وحدة البحوث والدراسات

٢١ أبريل ٢٠٢١

تحرير: منه خالد

إن مشهد اليوم يختلف عما عاناه العالم وما واجهه في عام ٢٠٠١. واليوم تواجه الدول مزيجاً معقداً من القوى الإرهابية المحلية والدولية التي تؤثر على أمن الدول القومية. ظلت استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية لعقود من الزمان بلا تغيير بالتركيز على مكافحة الإرهاب باعتباره أولوية أمنية وطنية أساسية، وإهمال القضايا المتزايدة اليوم مثل التطرف، والظلم الاجتماعي، والعنصرية.

عملت الإدارات الأمريكية لعقود على تنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة الإرهاب، وخصوصاً في الشرق الأوسط، كأولوية رئيسية للأمن القومي، حيث حملت الإدارات الأمريكية الشرق الأوسط مسؤولية انتشار الإرهاب منذ ١١ سبتمبر. ولكن إدارة بايدن تأخذ مجرى مختلفاً. وشدد بايدن في توجيهاته الأمنية الوطنية المؤقتة التي صدرت مؤخراً على تركيزه على أوروبا والهند والباسيفيكي وليس على الشرق الأوسط.

وفي ضوء الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي التي تبنتها الولايات المتحدة والسياسات التي تبنتها الإدارة مؤخراً فيما يتصل بمكافحة الإرهاب، فإن ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان يركز في هذا التقرير على استراتيجية الإدارة الجديدة والنهج الجديد في التعامل مع الإرهاب. ويدل التقرير على أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، بخلاف ما كانت عليه في الماضي، لم تعد تشير إلى الإرهاب باعتباره المستوى الأساسي لتهديد الأمن القومي الأمريكي؛ بل إن الصين وروسيا أولاً، ثم دول مثل إيران وكوريا الشمالية، ثم الإرهاب والتطرف.

ولقد سلط التقرير الضوء لأول مرة على خطاب بايدن بشأن الإرهاب باعتباره تهديداً غير وجودي للولايات المتحدة الأمريكية. ثم يجد التقرير ضرورة أولاً لتحليل التوجيهات الاستراتيجية الأمنية الوطنية المؤقتة من أجل فهم التدابير التي اتخذها بايدن في مكافحة الإرهاب، كما يكشف عن أولويات الأمن القومي في الولايات المتحدة، حيث لم يعد الإرهاب يشكل تهديداً رئيسياً.

ويشير التقرير إلى أن التهديدات الأمنية الوطنية الأمريكية في الإرشاد الاستراتيجي الأمني القومي المؤقت منقسمة على النحو التالي؛ والتهديدات بلا حدود، والتحديات التي تواجه الأنظمة الديمقراطية من جانب القوى المناهضة للديمقراطية على المستويين الوطني والدولي، والتغيير في توزيع السلطة، وأوجه القصور في النظام الليبرالي الدولي الحالي، وأخيراً الذكاء الاصطناعي. وأخيراً، سلطت هذه التقارير الضوء على الكيفية التي تعمل بها إدارة بايدن على تقليص أهمية منطقة الشرق الأوسط وكيفية سعيها إلى الحد تدريجياً من سلطاتها في حربها ضد الإرهاب، من خلال العديد من الأشكال؛ سحب القوات الأمريكية من أفغانستان والعراق، والحد من استخدام القوة العسكرية، وإنهاء الحرب في اليمن، وإلغاء تفويض ٢٠٠١ باستخدام القوة العسكرية.

الإرهاب كتهديد غير وجودي

"يس لدينا الوقت الكافي لإهدار الوقت. الحقيقة البسيطة هي أن أميركا لم تعد قادرة على تحمل الغائب على الساحة العالمية. وفي ظل إدارة بايدن هاريس عادت أميركا إلى الوراثة. ثم عادت الدبلوماسية إلى الوراثة. ثم عادت التحالفات. ولكننا لا ننظر إلى الوراثة". كانت هذه التصريحات مستمدة من الخطوط الافتتاحية للإرشاد الاستراتيجي الأمني القومي المؤقت الذي أصدره جو بايدن.

قبل تنصيبه رئيساً للبلاد، كانت هناك استراتيجية مستقبلية لبایدن لمكافحة الإرهاب قد لوحظت في خطابه وحملاته. أثناء الدور الذي لعبه بیدن كنائب للرئيس في إدارة باراك أوباما، قال في أحد محادثاته إن الإرهاب لا يُعد تهديداً وجودياً للولايات المتحدة مقارنة بالتهديد الحقيقي الذي تفرضه القوى النووية الاستبدادية. وفي عام ٢٠١٦، قال بايدن: "إن الإرهاب ليس تهديداً وجودياً - وما يتبقى

هو احتمال أن يكون التهديد الحقيقي لوجود أسلحة نووية فضفاضة، وهو صراع غير مقصود يندلع مع قوة نووية أخرى - روسيا، والصين، تلك الشخصية غير المستقرة في كوريا الشمالية (كيم جونج أون)، باكستان".

فقد نشرت حملة بايدن في عام ٢٠٢٠ خطة للشراكة مع المجتمع الأميركي العربي من ناحية، ركزت الوثيقة على تسوية العلاقة مع الأميركيين العرب من حيث الحد من قضايا العرق والتمييز، ومن ناحية أخرى، تضمنت الخطة انعكاسات بالغة الأهمية على استراتيجية بايدن في مكافحة الإرهاب في المستقبل. وقد نذرت الخطة بتركيز استراتيجية بايدن على مكافحة التطرف العنيف بدلاً من مكافحة الإرهاب. وجاء في الخطة أن "بايدن سوف يأمر وزارة العدل بتركيز موارد إضافية لمكافحة جرائم الكراهية - بما في ذلك جرائم الكراهية القائمة على الدين - ومواجهة الإرهاب القومي الأبيض".

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠، أعلن بايدن أيضاً عن استراتيجيته فيما يتصل بمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط من خلال الحد من القوات العسكرية؛ "إن هذه الحروب التي لا تنتهي إلى الأبد لا بد أن تنتهي وأنا أؤيد سحب القوات. ولكن هذه هي المشكلة، فما زال علينا أن نقلق بشأن الإرهاب و"تنظيم الدولة الإسلامية".

وعلى هذا النحو، انعكس خطاب بايدن وخطه بشكل أكبر في توجيهاته الاستراتيجية الأمنية الوطنية المؤقتة، حيث أشار إلى أن التحديات التي تفرضها الأزمة الصحية، وتغير المناخ، والعيوب التي تعيب النظام الدولي، استولت على الإرهاب باعتباره تهديداً وجودياً للولايات المتحدة الأميركية. لقد تراجع الإرهاب عن استراتيجية الإدارة الجديدة للأمن القومي.

التوجيه الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي

في الثالث من مارس/آذار ٢٠٢١، أصدرت الإدارة الأميركية الإرشاد الاستراتيجي الأمني الوطني المؤقت. والواقع أن الاستراتيجية الجديدة تنقل خريطة الطريق التي رسمها الرئيس المنتخب حديثاً جو بايدن إلى مستقبل الولايات المتحدة، وكيف تعترم الولايات المتحدة الانخراط في العالم والعمل على إدارته.

تنقسم إستراتيجية بايدن في التعامل مع الأمن القومي إلى خمس فئات رئيسية. الفئة الأولى من التهديدات التي تواجهها الحكومة الأمريكية هي التهديدات التي لا تنتمي إلى أي حدود. ووفقاً لبایدن فإن "الأحداث الأخيرة تُظهر بوضوح تام أن العديد من أكبر التهديدات التي نواجهها لا تحترم حدوداً أو أسوار، ولا بد من مواجهتها بالعمل الجماعي". وتشمل هذه التهديدات التهديدات التي تتصاعد من الأوبئة، والمخاطر البيولوجية، وأزمة المناخ، والتهديدات السيبرانية والرقمية، والاضطرابات الاقتصادية الدولية. كما كشفت الاستراتيجية عن التهديد الوجودي العميق الذي يفرضه التطرف العنيف والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. كما أوضحت الإستراتيجية أن الولايات المتحدة لن تعود إلى خوض الحروب ضد الإرهاب، وأن الولايات المتحدة سوف تنهي أطول حرب ضد الإرهاب في أفغانستان.

والفئة الثانية التي عالجتها الاستراتيجية هي الضغط والتهديدات التي تتعرض لها الديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي. وتؤكد الوثيقة على التحديات التي تواجهها الأنظمة الديمقراطية من جانب القوى المناهضة للديمقراطية والقوى الاستبدادية، وعلى وجه التحديد الصين وروسيا. إن استغلال نقاط الضعف في الدول الديمقراطية ونشر المعلومات المضللة من جانب القوى المناهضة للديمقراطية كان سبباً في خلق نماذج بديلة للحكم الاستبدادي، فضلاً عن تآكل القواعد الديمقراطية الدولية القائمة، حيث يشكل تبديل هذه الميول وقلب اتجاهها ضرورة أساسية للأمن القومي للولايات المتحدة. فقد أعلنت أن "الديمقراطيات في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك ديمقراطيتنا، أصبحت تحت الحصار على نحو متزايد. فقد أصبحت المجتمعات الحرة عُرضة للتحدي من الداخل بسبب الفساد، والتفاوت بين الناس، والاستقطاب، والشعبوية، والتهديدات غير الليبرالية لسيادة القانون".

أما التهديد الثالث الذي تناولته وثيقة الأمن القومي فهو التغيير الحالي في توزيع السلطة على النظام الدولي من قِبَل الحكومات الاستبدادية، الصين وروسيا. "يتعين علينا أيضاً أن نتعامل مع حقيقة مفادها أن توزيع القوة في مختلف أنحاء العالم يتغير، فيخلق تهديدات جديدة". وتؤكد الوثيقة على الدور العدواني الذي تلعبه الصين في النظام الدولي من خلال قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية. وتحدد الاستراتيجية أيضاً الدور التخريبي الذي تلعبه روسيا على الساحة العالمية.

وطبقاً لرأي بايدن فإن "بكين وموسكو استثمرتا بكثافة في الجهود الرامية إلى التحقق من مواطن القوة في الولايات المتحدة ومنعنا من الدفاع عن مصالحنا وحلفائنا في مختلف أنحاء العالم". بعد الصين وروسيا، تم النظر إلى إيران وكوريا الشمالية كمتلين إقليميين في المرتبة الثانية للتهديدات التي تتعرض لها الولايات المتحدة، وقد سلطت الوثيقة الضوء على الإجراءات التي تهدد إيران وكوريا الشمالية للولايات المتحدة وحلفائها وشركائها وجهودها للحصول على "قدرات تغيير قواعد اللعبة". والواقع أن هذه الجهات الفاعلة تتحدى الاستقرار الإقليمي.

وبالإضافة إلى ذلك، أشار بايدن إلى التحديات الأخرى التي تواجهها الحكومات الهشة، وكذلك الإرهاب والتطرف العنيف، باعتبارها التهديدات التالية المذكورة في الوثيقة.

وتتعلق الفئة الرابعة من التهديدات بالعيوب والعيوب الحالية في النظام الدولي. وتنص الوثيقة على أن "النظام الدولي الليبرالي، الذي يعتمد على سلسلة من التحالفات والمؤسسات والاتفاقات والقواعد التي تدعمها الولايات المتحدة، خضع للاختبار وتم تحديد أوجه القصور التي تعيب النظام". وعلى هذا فقد أوضح بايدن ضرورة العمل مع الحلفاء والشركاء في معالجة أوجه القصور والتحديات هذه من أجل إصلاح النظام الدولي القائم، الذي لم يعد يخدم مصالح الولايات المتحدة أو يلتزم بقواعد الديمقراطية.

الثورة التكنولوجية هي الفئة الخامسة من تهديدات الأمن القومي الأمريكي. وأشار بايدن إلى الإبداع وتطوير الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية من قِبَل القوى الرائدة، وعلى وجه التحديد الصين وروسيا، وهو ما قد يؤثر سلباً على التوازن الاقتصادي والعسكري بين الدول. ومن هنا فقد أكد على الأصوليين الدينيين الأميركيين لكي يستثمروا وأن يحتفظوا بمكانهم كطرف علمي وتكنولوجي مرة أخرى.

بعد التعامل مع خطة جو بايدن الاستراتيجية الرامية إلى إعادة تركيز الأولويات الأميركية على مواجهة القوة العظمى، الصين وروسيا، ومعالجة أولويات الأمن القومي الأميركي وتهديداته، كان من غير المؤكد أن الإرهاب لم يعد يشكل تهديداً وجودياً للولايات المتحدة الأميركية. لقد تناوب على مكافحة الإرهاب التهديدات التي تفرزها الصين وروسيا، فضلاً عن التهديدات التي تلوح في الأفق بلا حدود في ظل أزمة المناخ، والموباء، والتهديدات السيبرانية، باعتبارها التحديات الرئيسية التي تواجه الولايات المتحدة في الوقت نفسه.

إصلاح سياسة مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة

كانت مكافحة الإرهاب العنصر الأساسي في أجندة الأمن القومي الأميركية منذ الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. ومع ذلك، تم تهميش مكافحة الإرهاب من أولويات الأمن القومي الأميركية ومن استراتيجية الدفاع الوطني الحكومية. وتسعى الإدارة إلى الحد من تورط القوات العسكرية الأميركية في عمليات ضد الإرهاب، بل إنها تركز على منافسة كبرى بين الصين وروسيا كما ورد في إرشادات بايدن

الاستراتيجية. حتى أن إستراتيجية الدفاع الوطني قد أعلنت أن التحدي الرئيسي الذي يواجه أمن الولايات المتحدة يتلخص في "عودة المنافسة الاستراتيجية طويلة الأمد" وأن "المنافسة الاستراتيجية بين الدول، وليس الإرهاب، تشكل الآن الشغل الشاغل بالنسبة للأمن القومي الأميركي".

وخلال الفترة الفاصلة بين هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من قبل القاعدة، وضعت الولايات المتحدة استراتيجية لمكافحة الإرهاب لاستخدام كل الموارد، وفرض القانون والرد العسكري على التهديد الذي يشكله الإرهاب. وما زال الإرهاب في الوقت الحالي من بين أهم عناصر الأمن القومي للولايات المتحدة ولكنه ليس الأول. فبعد عقدين من الاستراتيجية العدوانية في مكافحة الإرهاب، تتحول إدارة بايدن إلى إدارة أخرى تركز على التعاون المتعدد الأطراف والتحذيرات.

إن خطاب بايدن وأفعاله فيما يتصل بالحد من القوات الأميركية في الخارج من خلال سحب قواتها من أفغانستان والعراق، والحد من استخدام القوة العسكرية، وإنهاء الحرب في اليمن، كما أن طموح الإدارة إلى إلغاء تفويض ٢٠٠١ باستخدام تفويض استخدام القوة العسكرية ٢٠٠١ لاستخدام القوات العسكرية AUFM، يشير إلى أن الولايات المتحدة تحت إدارة الديمقراطيين لديها نهج دبلوماسي وغير عدواني أكثر بشأن الإرهاب. وتتأمل هذه التصرفات أيضاً في أجندة بايدن ومخطبته بشأن الكيفية التي لم تعد بها مكافحة الإرهاب تشكل تهديداً أساسياً للأمن القومي.

وفي ما يتعلق بالحد من القوات الأميركية في الخارج، بعد شهرين من تنصيه رئيساً للولايات المتحدة، اتخذ بايدن الخطوات اللازمة لإنهاء ما أسماه "الحروب إلى الأبد"، والتي كادت تنهي الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان والعراق. وفي يناير، خفض البنجابون عدد القوات الأمريكية في أفغانستان والعراق إلى ٢,٥٠٠. ويعتبر خفض عدد القوات إلى هذا العدد في البلدين أدنى مستوى منذ الحرب على الإرهاب عام ٢٠٠١.

لقد امتدت الحرب في أفغانستان عبر إدارات جورج دبليو بوش، و باراك أوباما، و دونالد ترامب. وبعد أشهر قليلة من تنصيه، أعلن الرئيس بايدن عن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان. وفي خطاب بيدين بشأن تقدم الولايات المتحدة في أفغانستان، أكد بايدن على الدور الهام الذي تلعبه القوات الأميركية في مكافحة الإرهاب، والذي لن يتكلف سوى تريليونات الدولارات وآلاف الأرواح. وخلص بايدن إلى أن الوجود العسكري في أفغانستان يجب أن ينتهي بتهيئة الظروف المثالية للانسحاب؛ "لقد استنتجت أن الوقت قد حان لإنهاء أطول حرب تشهدها أميركا الآن. ولقد قال بايدن إن الوقت قد حان لكي تدخل القوات الأميركية إلى الديار".

وقد ورثت إدارة بايدن اتفاقية تفاوضية سابقة بين الحكومة الأمريكية وطالبان لسحب القوات الأمريكية بحلول مايو ٢٠٢١، والتي أبرزها بيدين أنها صعبة جداً في غضون ثلاثة أشهر من تنصيه؛ بل لقد كشف عن خطط الحكومة لتجاوز مهلة ١ مايو/أيار. وفي إبريل، أعلن بايدن أن القوات المقاتلة الأمريكية سيتم سحبها بحلول ١١ سبتمبر ٢٠٢١، والذي سيتزامن مع الذكرى السنوية العشرين لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية.

وقد استعرضت إدارة بايدن سياسة الحكومة السابقة لمكافحة الإرهاب بهدف تقليص دور مكافحة الإرهاب في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، والحد من استخدام القوة العسكرية والتعاون بدلاً من العمل الأحادي الذي ساد أثناء حقبة ترامب. لقد كان في الشرق الأوسط أهمية لا تُخفى من أهمية إدارة بايدن، حيث تعمل الولايات المتحدة على ترسيخ مصالحها الوطنية من خلال تعزيز علاقاتها والروابط مع الهند والباسيفيكي، وأوروبا، ونصف الكرة الغربي، ثم الشرق الأوسط.

وفيما يتصل بمكافحة الإرهاب في الخارج، وخاصة في الشرق الأوسط، أوضح بايدن في الإرشاد الاستراتيجي أن استخدام القوة العسكرية ليس المفتاح إلى التحديات التي تواجه المنطقة. وأوجزت الاستراتيجية أن الحكومة الأميركية لن تخصص أموالاً لدول الشرق الأوسط التي تكافح الإرهاب لأنها ستستخدم لاحقاً ضد المصالح الأميركية.

وفي اليمن أعلن بيدن سحب الدعم الأميركي للعمليات العسكرية. منذ اندلاع الحرب الأهلية في اليمن عام ٢٠١٤، دعمت الحكومة الأميركية الحكومة اليمنية وحلفائها بقيادة السعودية في الحرب ضد الحوثيين؛ ولكن الرئيس جو بايدن قال في أول خطاب له في السياسة الخارجية: "إن الحرب في اليمن لا بد أن تنتهي". وفي المقابل، أعلنت الولايات المتحدة معارضتها للعمليات الهجومية الجارية في اليمن. فضلاً عن ذلك فقد أكدت وزارة الخارجية الأميركية على خطوة بايدن في إزالة المتمردين الحوثيين الذين تدعمهم إيران في اليمن من منظمة إرهابية أجنبية وقوائم إرهابية عالمية مخصصة لهذا الغرض.

كما أعلنت الحكومة عن عزمها على العمل مع الكونجرس لإلغاء تفويض استخدام القوة العسكرية لعام ٢٠٠١ واستبداله بإطار ضيق ومحدد قادر على حماية الأميركيين من التهديدات الإرهابية. تم إصدار تصريح ٢٠٠١ لاستخدام القوة العسكرية لمواجهة هجمات ١١ سبتمبر ولدعم جهود الحرب الأميركية في مكافحة الإرهاب في أفغانستان وفي أماكن أخرى.

خاتمة

من الجدير بالملاحظة هو كيف تحولت سياسة الولايات المتحدة الأميركية في مكافحة الإرهاب تحت رئاسة جو بايدن من الإدارات السابقة. لقد غير بايدن إستراتيجية مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة ونهجها الذي ظل ثابتاً لعقود من الزمان، والذي ركز على مكافحة الإرهاب باعتباره أولوية أمنية وطنية أساسية، مع إهمال القضايا المتزايدة اليوم مثل التطرف، والظلم الاجتماعي، والعنصرية قرارات وسياسات بايدن الأخيرة كما انعكست في التوجيه المؤقت وخطابه ثقيل من الأنشطة العسكرية الأميركية في الحرب ضد الإرهاب. اكتسبت السياسات الأميركية في ظل إدارة الديمقراطيين نهجاً أكثر دقة. لقد استبدلت الإدارة التهديد الإرهابي بالتهديد الذي شكل القوى الاستبدادية الرائدة، وأزمة المناخ، والثورة التكنولوجية. بعد إظهار الإصلاح الحالي للإدارة فيما يتعلق بأولويات الولايات المتحدة، كان من المؤكد أن الإرهاب لم يعد يشكل تهديداً وجودياً للولايات المتحدة الأميركية. غيرت الحكومة الحالية تركيز استراتيجيتها للأمن القومي، مع تركيزها الأساسي على استعادة القيادة الأميركية، والهيمنة في النظام الدولي الذي اختبرته زيادة نفوذ الصين والحكومة الروسية.